

## THE ROLE OF AGRICULTURAL POLICY IN THE EGYPTIAN COTTON PRODUCTION

EI-Daly, K. S.A.

Assistant Professor of Agriculture, Economics Faculty of Agriculture,  
Al-Azhar University Cairo, Egypt.

دور السياسة الزراعية في إنتاج القطن المصري  
كمال صالح عبدالحميد الدالي  
أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - كلية الزراعة بالقاهرة - جامعة الأزهر

### الملخص

يحتل القطن موقعا متميزا بين الصادرات الزراعية المصرية منذ فترة طويلة ، وتأتي أهمية هذا المحصول في الاقتصاد القومي المصري لمساهمته في الحصول على النقد الاجنبي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، كما أنه يعتبر المادة الخام اللازمة لصناعات عديدة كصناعة حلج وغزل ونسج القطن ، وصناعة الزيت والصابون ، وصناعة الأعلاف ، وتتمثل مشكلة البحث في أنه في الوقت الذي أستهدفت فيه سياسة الإصلاح الاقتصادي الانفتاح على العالم الخارجي والتوسع في زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية إلا أنه لوحظ فيما يتعلق بمحصول القطن تراجعاً في المساحة المنزرعة والكميات المصدرة ، حيث تراجعَت المساحة المنزرعة من ١.٠٨ مليون فدان عام ١٩٨٥ إلى ٥٢٠.١ ألف فدان عام ٢٠١١ ، وأيضاً تراجعَت الكميات المصدرة من ١٤٣.٨ ألف طن عام ١٩٨٥ إلى ٣٨.٤٩ ألف طن عام ٢٠١١ ، مما قد يؤدي إلي خروج مصر من مجال المنافسة العالمية وفقد مصدر هام من مصادر الحصول على النقد الاجنبي ، ويهدف البحث إلي تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على محصول القطن باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، بالإضافة إلي تحليل تطور المساحة والانتاجية والانتاج ، وتقدير مرونة العرض، وأوضحت نتائج البحث ما يلي:

- هناك اتجاه عام متناقص معنوي احصائياً لكلاً من المساحة المنزرعة والانتاج الكلي من محصول القطن بلغ نحو ٢٥.٥ ألف فدان ، ١٩١.٢ ألف قنطار لكلاً منهما علي الترتيب ، مما يعني فشل السياسة الانتاجية في العمل على زيادة الانتاج أو على الأقل المحافظة على معدلات الانتاج المرتفعة التي كانت قد تحققت من قبل . كما يدل عدم زيادة الانتاجية القدانية على عدم حدوث تطور تقني للمحصول .
- تركز المساحات المنزرعة والانتاجية القدانية والانتاج الكلي بمحافظات الوجه البحري وكانت محافظة البحيرة أولي محافظات الوجه البحري فيما يتعلق بالمساحة المنزرعة والانتاج الكلي بنسبة ٢٤.٧ % ، ٢٩.٧ % لكلاً منهما علي الترتيب ، في حين جاءت محافظة الغربية في المركز الأول فيما يتعلق بالانتاجية القدانية بنسبة ١٢٢.٥ % .
- بلغت مرونة العرض لمحصول القطن نحو ٠.٢٥٧ وهو ما يعكس عرض غير مرن لهذا المحصول نتيجة عدم توافر أماكن تخزينية لدي الزراع ، بالإضافة إلي أن شون تخزين الأقطان الحكومية غير مهيأة لتخزين القطن بصورة جيدة .
- معامل الحماية الأسمي لنواتج القطن بلغ نحو ٠.٦٧ مما يوضح أن مزارعي القطن يتحملون ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣٣ %
- معامل الحماية الأسمي للمستلزمات الانتاجية بلغ حوالي ٠.٩٤ مما يعني أن مزارعي القطن في مرحلة التحرر الاقتصادي ما زالوا يتلقون دعماً بلغ حوالي ٦% ولكن قيمة الضرائب على الانتاج أكبر من قيمة دعم مستلزمات الانتاج ، وبالتالي كانت المحصلة النهائية أن هناك ضرائب على منتجي القطن المصري خلال سنوات الدراسة .

## مقدمه

لم يستدل بالضبط على أصل كلمة "قطن" ولا تاريخ إستعمالها ولكن يرجعها البعض إلى الكلمة الاغريقية *kaspasos* التي تعنى الكتان الاسبانى ، أما كلمة *cotton* الانجليزية ، *coton* الفرنسية ، *Algodon* الاسبانية فترجع جميعها إلى كلمة قطن العربية ، ويحتل القطن موقعا متميزاً بين الصادرات الزراعية المصرية منذ فترة طويلة ، وتأتى أهمية هذا المحصول فى الاقتصاد القومى لمساهمته فى الحصول على عملات أجنبية تستخدم فى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد ومحصول نقدى على مستوى المزارع الفرد ، كما أنه يعتبر المادة الخام اللازمة للعديد من الصناعات مثل حلج وغزل ونسج القطن وصناعة الزيت والصابون وصناعة الاعلاف ، بالإضافة إلى أنه من المحاصيل كثيفة العمالة وقد إنتهجت جمهورية مصر العربية سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى منذ عام ١٩٨٦ وذلك عن طريق العديد من الاليات والتي تمثلت فى عدم تدخل الدولة فى تحديد الاسعار المزرعية لبعض المحاصيل الزراعية ، والالغاء التدريجى لدعم مسلتزمات الانتاج ، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية والتي تم تحريرها بالكامل إعتباراً من سبتمبر ١٩٩٧ ، وإلغاء تحديد المساحة المنزرعة من بعض المحاصيل ، بالإضافة إلى تحرير سعر صرف الجنيه المصرى ليعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية .

## مشكلة البحث

على الرغم من إتباع جمهورية مصر العربية لسياسة زراعية تهدف إلى إصلاح قطاع الزراعة ، والانفتاح على العالم الخارجى والتوسع فى زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية ، إلا أن الملاحظ فيما يتعلق بمحصول القطن تراجعاً فى كل من المساحة المنزرعة والكميات المصدرة ، حيث تراجعت المساحة المنزرعة من ١.٠٨ مليون فدان عام ١٩٨٥ إلى ٥٢٠.١ ألف فدان عام ٢٠١١ ، وتكمن خطورة هذا الوضع فى أن إستمراره سوف يؤدى إلى خروج مصر من مجال المنافسة العالمية ودخول دول أخرى محلها مما يترتب عليه فقد مصر لمصدر هام من مصادر الحصول على النقد الاجنبى .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور السياسة الزراعية فى إنتاج محصول القطن المصرى كهدف رئيسى وذلك من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية الاخرى :

- ١ - تقييم دور السياسة الزراعية فى مجال تطور المساحة والانتاجية والانتاج الكلى لمحصول القطن .
- ٢ - دراسة التوزيع الجغرافى لزراعة محصول القطن على مستوى المحافظات .
- ٣ - تقييم السياسة التسويقية والتصنيعية نحو محصول القطن من خلال مرونة العرض .
- ٤ - تقييم السياسة الزراعية نحو محصول القطن من خلال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية .

## الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم البحث أسلوب التحليل الإحصائى الوصفى حيث تم إستخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام وتحليل الانحدار ومرونة العرض ومصفوفة تحليل السياسات الزراعية ( P.A.M ) *Policy Analysis Matrix* لتقييم اثر السياسة الزراعية الحالية على كفاءة إستخدام الموارد الزراعية وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية التى تصدرها وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى، نشرات قطاع الشئون الاقتصادية، والجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء، وبيانات منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، ونشرات البنك الاهلى ، بالإضافة إلى الابحاث والمراجع التى لها علاقة بموضوع البحث .

مناقشة النتائج:

### تقييم السياسة الانتاجية للقطن من خلال تطور المساحة والانتاجية والانتاج

يعكس تطور كل من مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن خلال فترة زمنية معينة الدور الذى كانت تلعبه السياسة الانتاجية التى كانت تنتهجها الدولة إبان هذه الفترة ، وسوف يتناول البحث فيما يلى دراسة اثر السياسة على تطور كل من المساحة المنزرعة ، والانتاجية الفدانىة ، والانتاج الكلى من محصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) للحكم على هذه السياسات :

( أ ) تطور مساحة القطن خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) :-

يتضح من بيانات جدول ( ١ ) أن مساحة القطن قد أخذت في التناقص التدريجي خلال الفترة المذكورة مع حدوث بعض التقلبات ، فقد إنخفضت المساحة من نحو ٨٤٣ ألف فدان عام ١٩٩٢ إلى أن وصلت إلى ٥٢٠ ألف فدان عام ٢٠١١ ، هذا رغم ارتفاعها إلى نحو ٩٢١ ألف فدان عام ١٩٩٦ ، ونحو ٨٥٨ ألف فدان عام ١٩٩٧ ، ورغم انخفاضها في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣١٣ ألف فدان ، وفي عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٢٨٤ ألف فدان .

ومن خلال تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمساحة القطن خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) يتضح أن هذه المساحة كانت تتناقص بمعدل بلغ نحو ٢٥.٥ ألف فدان سنويا يمثل نحو ٤% من متوسطها السنوي، وقد ثبت معنوية هذا التقدير إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ كما هو واضح بالمعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) ومما سبق يتضح أن مساحة القطن كانت متناقصة خلال الفترة المذكورة كما أنها كانت متذبذبة من سنة لآخرى ، وتناقص المساحة تدريجيا يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل مثل تراجع أسعاره المحلية نتيجة تراجع أسعاره العالمية ، وإلى تزايد تكاليف إنتاجه نتيجة لتزايد أسعار مستلزمات الإنتاج في ظل سياسة إلغاء دعمها من قبل الدولة ، وكانت حصيلة هذه العوامل هو أن العائد الفداني الصافي من القطن أصبح غير مشجع للتوسع في زراعته في ظل منافسة بعض المحاصيل الأخرى، ويمكن القول بوجه عام أن السياسة الانتاجية للقطن التي أتبعتها الدولة خلال هذه الفترة فشلت في تشجيع المزارعين على التوسع في زراعة القطن ، بل وفي المحافظة على استقرار مساحته دون تناقص ، أما التذبذب السنوي في المساحة فيمكن إرجاعه إلى عدم استقرار السياسة الانتاجية للقطن خلال هذه الفترة ، وإلى حدوث تغييرات في السياسة التمويلية والتسويقية والسعرية من عام لآخر .

جدول رقم ( ١ ) : تطور المساحة والانتاجية والانتاج الكلي لمحصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) .

السنوات	المساحة (ألف فدان )	الرقم القياسي	الانتاجية (قطنار / فدان )	الرقم القياسي	الانتاج الكلي (ألف قطنار )	الرقم القياسي
١٩٩٢	٨٤٣.٢	١٠٠	٧.١٢	١٠٠	٦٠٠٦.٣	١٠٠
١٩٩٣	٨٨٤.٣	١٠٤.٨	٧.٧٧	١٠٩.١	٦٨٧٨.٢	١١٤.٥
١٩٩٤	٧٢١.٤	٨٥.٥	٦.٨١	٩٥.٦	٤٩١٧.٢	٨١.٨
١٩٩٥	٧١٠.٢	٨٤.٢	٧.٥٥	١٠٦.-	٥٣٦١.٨	٨٩.٢
١٩٩٦	٩٢٠.٩	١٠٩.٢	٦.٢٥	٨٧.٨	٥٧٦١.٢	٩٥.٩
١٩٩٧	٨٥٨.٣	١٠١.٨	٩.١٥	١٢٨.٥	٧٨٥٧.٢	١٣٠.٨
١٩٩٨	٧٨٨.٨	٩٣.٥	٥.٠٥	٧٠.٩	٣٩٨٥.٣	٦٦.٣
١٩٩٩	٦٤٥.٤	٧٦.٥	٦.٠٧	٨٥.٢	٣٩١٩.٩	٦٥.٢
٢٠٠٠	٥١٨.٣	٦١.٤	٦.٧٨	٩٥.٢	٣٥١٦.٧	٥٨.٥
٢٠٠١	٧٣١.١	٨٦.٧	٧.٢٣	١٠١.٥	٥٢٨٤.٢	٨٧.٩
٢٠٠٢	٧٠٦.٤	٨٣.٧	٦.٨٥	٩٦.٢	٤٨٣٦.١	٨٠.٥
٢٠٠٣	٥٣٥.١	٦٣.٤	٧.٠٤	٩٨.٨	٣٧٦٧.١	٦٢.٧
٢٠٠٤	٧١٤.٧	٨٤.٧	٦.٩٧	٩٧.٩	٤٩٨٥.١	٨٢.٩
٢٠٠٥	٦٥٦.٦	٧٧.٨	٦.٢٢	٨٧.٣	٤٠٨٥.٩	٦٨.-
٢٠٠٦	٥٣٦.٣	٦٣.٦	٧.١	٩٩.٧	٣٨٠٩.٣	٦٣.٤
٢٠٠٧	٥٧٤.٥	٦٨.١	٦.٨٦	٩٦.٣	٣٩٤٠.١	٦٥.٦
٢٠٠٨	٣١٢.٧	٣٧.١	٦.٤٧	٩٠.٨	٢٠٢٠.٢	٣٣.٦
٢٠٠٩	٢٨٤.٤	٣٣.٧	٦.٢٨	٨٨.٢	١٧٨٥.٣	٢٩.٧
٢٠١٠	٣٦٩.١	٤٣.٧	٦.٤٩	٩١.١	٢٣٩٦.٩	٣٩.٩
٢٠١١	٥٢٠.١	٦١.٧	٧.٧٥	١٠٨.٨	٤٠٢٩.٥	٦٧.١
المتوسط	٦٤١.٥٩		٦.٨٩		٤٤٥٧.١٧	

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة .

جدول رقم ( ٢ ) : نتائج معادلات الاتجاه الزمني العام للمساحة والانتاجية والانتاج الكلي لمحصول القطن خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ )

البيان	المؤشرات	المعادلة	معدل التغير السنوي %	ر	ف
١ - المساحة ( ألف فدان )	ص <sup>١</sup> = ٩٠٩.١ - ٢٥.٥ هـ هـ ( ٦.١ ) **		٤.٠٠	٠,٦٧	٣٦.٩
٢ - الانتاجية ( قنطار / فدان )	ص <sup>١</sup> = ٧.١٣ - ٠,٠٢٣ هـ هـ ( ٠,٧- )		٠.٣٣	٠,٠٣	٤.٩
٣ - الانتاج الكلي ( ألف قنطار )	ص <sup>١</sup> = ٦٤٦٤.٧ - ١٩١.٢ هـ هـ ( ٤.٧- ) **		٤.٣	٠,٥٥	٢٢.٤

الارقام بين قوسين تشير إلى قيمة (ت) المقدرة

( \*\* ) معنوي عند مستوى ٠.٠١

المصدر جمع وحسبت من بيانات الجدول رقم (١).

### ( ب ) تطور إنتاجية القطن خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) :

تتأثر الإنتاجية لمحصول القطن بالعديد من العوامل منها التطور التكنولوجي والمعاملات الزراعية ومقاومة الآفات ، وكما هو واضح بالجدول رقم (١) تشير البيانات إلى أن الانتاجية الفدانبة قد إستم بالذبذب ما بين الزيادة والنقصان ، حيث بلغت الانتاجية الفدانبة أذناها عام ١٩٩٨ بنحو ٥.٠٥ قنطار ، كما بلغت أقصاها عام ١٩٩٧ بنحو ٩.١٥ قنطار حيث بلغ الرقم القياسي نحو ١٢.٨٥% من الانتاجية الفدانبة فى سنة الاساسى ١٩٩٢ وبمتوسط عام بلغ حوالى ٦.٨٩ قنطار خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) .

وبداسة تطور الانتاجية الفدانبة كما تشير المعادلة رقم ( ٢ ) بالجدول رقم ( ٢ ) تبين أن تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للانتاجية كان غير معنوي إحصائيا ، مما يشير إلى أنها تكاد تدور حول متوسطها الحسابي والبالغ حوالى ٦.٨٩ قنطار لمتوسط الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) ، وأن الانتاجية كان تغلب عليها التذبذب ، ولما كان من البديهي أن تعمل السياسة الانتاجية الزراعية للقطن - شأنه فى ذلك شأن مختلف المحاصيل الأخرى - على تنمية إنتاج المحصول من خلال التركيز على وسائل التطور التقنى ، إلا أن البيانات توضح فشل السياسة الانتاجية للقطن فى هذا الشأن .

### ( ج ) تطور الانتاج الكلي لمحصول القطن خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) :

يعتبر التغير فى إنتاج القطن هو محصلة للتغيرات الحادثة فى كلا من المساحة المنزرعة والانتاجية الفدانبة ، وتشير بيانات الجدول رقم ( ١ ) إلى أن الانتاج الكلى من محصول القطن قد إستم بالتناقص التدريجي مع وجود تذبذب خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ ) ، وقد بلغ الحد الأدنى نحو ٢.٠٢ مليون قنطار عام ٢٠٠٨ والحد الأقصى نحو ٧.٨٦ مليون قنطار عام ١٩٩٧ ، حيث بلغ الرقم القياسي نحو ١٣.٠٨% من الانتاج الكلى لمحصول القطن فى سنة الاساسى ١٩٩٢ .

وتشير المعادلة رقم ( ٣ ) بالجدول رقم ( ٢ ) إلى أن الانتاج الكلى من محصول القطن قد تناقص بمعدل ١٩١.٢ ألف قنطار سنويا يمثل نحو ٤.٣% من المتوسط السنوي، وقد ثبت معنوية هذا التناقص عند مستوى معنوية ٠,٠١ وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٥٥ أي أن ٥٥% من التغير فى الإنتاج من محصول القطن على مستوى الجمهورية يرجع إلى العوامل التي يشرحها متغير الزمن . ويمكن تأويل حدوث انخفاض تدريجي مع الزمن فى إنتاج القطن المصري إلى فشل السياسة الإنتاجية فى العمل على استقرار مساحة القطن ، وكذلك فشل هذه السياسة فى تنمية إنتاجية المحصول نتيجة فشل السياسة فى إحداث تطور تقنى من خلال تحسين التقاوي وتوزيع الأصناف بشكل مناسب جغرافياً والعمل على مقاومة آفات المحصول وغيرها .

التوزيع الجغرافي لزراعة محصول القطن على مستوى محافظات الجمهورية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) إلى التوزيع الجغرافي لمساحة وإنتاجية وإنتاج القطن على مستوى الجمهورية، ويلاحظ تركيز المساحات والإنتاج بمحافظة الوجه البحري، حيث بلغت المساحة المنزرعة قطناً بها حوالي ٣٤٩ ألف فدان تمثل حوالي ٨٤.٣% من إجمالي مساحة الجمهورية والبالغة نحو ٤١٣.٧ ألف فدان كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٧-٢٠١١).

جدول رقم (٣): التوزيع الجغرافي لزراعة محصول القطن على مستوى محافظات الجمهورية كمتوسط للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)

المناطق	المساحة (الف فدان)	الاهمية النسبية %		ترتيب المحافظات	الانتاجية (قنطار / فدان)	الرقم القياسي		الانتاج الكلي (ألف قنطار)	الاهمية النسبية % من الجمهورية
		من المناطق	من الجمهورية			من المناطق	من الجمهورية		
الجمهورية	٤١٣.٧٥	-	١٠٠		٦.٨	-	١٠٠	٢٨٣٤.٤٥	-
وجه بحرى	٣٤٩.٠٢	١٠٠	٨٤.٣		٧.٠٢	١٠٠	١٠٣.٢	٢٤٥١.٩٢	٨٦.٥
البحيرة	١٠٢.١٨	٢٩.٣	٢٤.٧	١	٧.١	١٠١.١	١٠٤.٤	٧٢٨.٦٩	٢٥.٧
كفر الشيخ	٩٧.٣٨	٢٧.٩	٢٣.٥	٢	٦.٣	٨٩.٨	٩٢.٦	٦١٣.٠٩	٢١.٦
الدقهلية	٥٥.٨٢	١٥.٩	١٣.٥	٣	٨.٢	١١٦.٨	١٢٠.٦	٤٥٨.٢٣	١٦.١
الشرقية	٤٢.٦٥	١٢.٧	١٠.٣	٤	٦.٨	٩٦.٨	١٠٠	٢٩٢.٠٣	١٠.٣
الغربية	٢٢.٩١	٦.٩	٥.٥	٥	٨.٦	١٢٢.٥	١٢٦	١٩٧.٨٣	٦.٩
دمياط	٧.٤٢	٢.٢	١.٨	١٠	٦.٤	٩١.١	٩٤.١	٤٨.٠٢	١.٦
الاسكندرية	٦.٧٦	١.٩	١.٦	-	٥.٤	٧٦.٩	٧٩.٤	٣٦.٠٨	١.٢
المنوفية	٦.٣٦	١.٨	١.٥	-	٦.٦	٩٤.٠١	٩٧.٠	٤٢.٦	١.٥
بور سعيد	٢.٥٨	٧٢.٠	٠.٦	-	٦.٥	٩٢.٦	٩٥.٥	١٦.٩٨	٠.٦
القليوبية	٢.٣٩	٦٦.٠	٠.٥	-	٥.٥	٧٨.٣	٨٠.٨	١٣.١٢	٠.٥
الاسماعيلية	٩٧.٠	٠.٣	٠.٢	-	٥.٩٥	٨٤.٧	٨٧.٥	٥.٧٩	٠.٢
مصر الوسطى	٤٤.٦٨	١٠٠	١٠.٨		٥.٨٦	١٠٠	٨٦.١	٢٦٢.٢٤	٩.٢
الفيوم	٢٠.٠٨	٤٥.١	٤.٨	٦	٥.٨٧	١٠١.١	٨٦.٣	١١٧.٤٤	٤.١
بنى سويف	١٥.٥٥	٣٤.٧	٣.٧	٧	٥.٣	٩٠.٤	٧٧.٩	٨٢.٥	٢.٩
المنيا	٩.٠٤	٢٠.٢	٢.١	٩	٦.٩	١١٧.٧	١٠١.٤	٦٢.٢٩	٢.٢
مصر العليا	١٣.٥	١٠٠	٣.٣		٦.٧	١٠٠	٩٨.٥	٩١.٠٢	٣.١
اسيوط	١٠.٠٧	٧٤.٨	٢.٤	٨	٧.١	١٠٥.٩	١٠٤.٤	٧١.٠٦	٢.٥
سوهاج	٣.٤٣	٢٥.٢	٠.٨	-	٥.٨	٨٦.٥	٨٥.٣	١٩.٩٥	٠.٧
إجمالي داخل الوادى	٤٠٧.٢١		٩٨.٤		٦.٨		١٠٠	٢٨٠٥.١٨	٩٨.٨
خارج الوادى	٦.٥٣	١٠٠	١.٦		٥.٥	١٠٠	٨٠.٨	٣٥.٨٦	١.٢
الوادى الجديد	٠.١٤	٢.٠	٠.٠٣	-	٥.٥٢	١٠٠.٣	٨١.١	٧٩.٠	٠.٣
النوبارية	٦.٣٩	٩٨.٠	١.٥	-	٥.٤	٩٨.٢	٧٩.٤	٣٥.٠٦	١.٢

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

وقد جاءت محافظة البحيرة في المرتبة الأولى من حيث المساحة بين محافظات الوجه البحري بنسبة ٢٩.٣ % من مساحة القطن في الوجه البحري ، وأيضاً المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية بنسبة ٢٤.٧ % من مساحة القطن على مستوى الجمهورية ، في حين جاءت محافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على الترتيب ، وفيما يتعلق بالانتاجية الفدان جاءت محافظات الوجه البحري أيضاً في المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج للفدان بلغ نحو ٧.٠٢ قنطار / فدان وكانت محافظة الغربية أولى محافظات الوجه البحري بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٢٢.٥ % من محافظات الوجه البحري ، ١٢٦ % من الجمهورية ، في حين جاءت محافظتي الدقهلية والبحيرة في المرتبتين التاليتين على الترتيب ، وفيما يتعلق بالانتاج الكلي احتلت محافظات الوجه البحري أيضاً الترتيب الأول ، حيث قدر الانتاج الكلي بحوالي ٢.٤٥ مليون قنطار يمثل نحو ٨٦.٥ % من الانتاج الكلي على مستوى الجمهورية ، وقد كانت محافظة البحيرة أولى محافظات الوجه البحري في إنتاج القطن بنسبة ٢٩.٧ % من محافظات الوجه البحري ، ٢٥.٧ % من الجمهورية ، في حين جاءت محافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية والغربية في المراتب التالية على الترتيب .

#### تقييم السياستين التسويقية والتصنيعية للقطن المصري:

إن الانتاج يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتسويق والتصنيع وخصوصاً كمحصول كمحصول القطن الذي إن فشلت السياسة التسويقية له لن يتم إنتاجه ولا تصنيعه . وسوف يتم في هذا الجزء تقييم السياستين التسويقية والتصنيعية من خلال تقدير قيمة مرونة عرض المنتج لهذا المحصول ، ومن المعلوم أن مرونة العرض تعبر عن مدي نجاح هاتين السياستين ، حيث إذا كان العرض مرناً ( مرونة العرض أكبر من الوحدة ) يكون هناك نجاح للسياستين التسويقية والتصنيعية والتان تعطيان خيارات للمنتج بين البيع لأكثر من مشتري وبين التخزين غير المكلف لحين تتحسن الأسعار المزرعية ، وتنجح السياسة التصنيعية بصفة خاصة حينما يتمكن المنتج من التعاقد مع المحالج والمغازل لتوريد محصول القطن لهما بشكل مباشر ، أما حين يكون العرض غير مرن ( المرونة أقل من الوحدة ) فهذا يعنى أن المنتج مضطراً إلى التخلص من المحصول بأي ثمن لقصور في التسويق أو التخزين أو التصنيع ، وبالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) تم تقدير دالة العرض باستخدام كلا من نموذجي الدالة الخطية Linear function ودالة القوة Potential Function ، مع استبعاد بيانات عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ لوجود قيم متطرفة بهما .

مرونة العرض من الدالة الخطية :-

$$Y = 4429 + 444.6x_1 + 11.1x_2 + 14.8x_3$$

$$R^2 = 0.90.8 \quad F = 56.85$$

ويتقدير مرونة العرض عند متوسط قيم  $X_1, Y$  ( السعر المزرعي ) يتضح أنها بلغت نحو ٠.٢٨٧ مرونة العرض من دالة القوة :

0.755	0.257	1.11
$Y = 0.53X_1$	$X_2$	$X_3$
( 3.97)**	( 2.14)*	( 14.37)**
$R^2 = 0.949$		$F = 107.02$

\*\* معنوى عند مستوى ٠,٠١

\* معنوى عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم ( ٤ ): العوامل المؤثرة على العرض الكلي من محصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة ( ١٩٩٢ - ٢٠١١ )

السنوات	الإنتاج الكلي ( ألف قنطار )	الإنتاجية الفدائية ( قنطار )	السعر المزرعي الحقيقي * جنيهه / قنطار	إجمالي التكاليف الحقيقية* بالآلاف جنيهه
١٩٩٢	٦٠٠٦.٣	٧.١٢	١٤٠.٩	٣١٠.٧
١٩٩٣	٦٨٧٨.٢	٧.٧٧	١٣٥.٨	٤٢٥.٧
١٩٩٤	٤٩١٧.٢	٦.٨٦	١٠٦.٦	٣٣٠.٨
١٩٩٥	٥٣٦١.٨	٧.٥٥	١٦٧.٥	٣١٧.٣
١٩٩٦	٥٧٦١.٢	٦.٢٥	١٤٥.٤	٤٠.٩
١٩٩٧	٧٨٥٧.٢	٩.١٥	١٢٩.١	٣٨١.١
١٩٩٨	٣٩٨٥.٣	٥.٠٥	٩٣.٩	٣٣٢.٥
١٩٩٩	٣٩١٩.٩	٦.٠٧	٩٣.١	٣١٧.٥
٢٠٠٠	٣٥١٦.٧	٦.٧٨	٩١.٨	٢٧٨.٩
٢٠٠١	٥٢٨٤.٢	٧.٢٣	٩٠.٨	٣٩٢.٤
٢٠٠٢	٤٨٣٦.١	٦.٨٥	١٠٠	٣٥٥.٤
٢٠٠٣	٣٧٦٧.١	٧.٠٤	١١٤.١	٢٤٠.٨
٢٠٠٤	٤٩٨٥.١	٧.٩٧	١١٢.٠٠	٢٩٦.٢٢
٢٠٠٥	٤٠٨٥.٩	٦.٢٢	١٢٦.٧	٢٧٩.٠٠
٢٠٠٦	٣٨٠٩.٣	٧.١	١٢٦.٢	٢٥٧.٤
٢٠٠٧	٣٩٤٠.١	٦.٨٦	٩٩.٦	٢٩٧.٦
٢٠٠٨	٢٠٢٠.٢	٦.٤٦	٩٨.٩	١٥٨.٠٠
٢٠٠٩	١٧٨٥.٣	٦.٢٨	٨٨.٠٠	١٤٧.٨
٢٠١٠	٢٣٩٦.٩	٦.٤٩	١٥٤.٦	١٩٤.٦٠
٢٠١١	٤٠٢٩.٥	٧.٧٥	١٠٧.٢	٢٧١.٧

\* السعر المزرعي ، إجمالي التكاليف معدلة بالرقم القياسي لأسعار الجملة ١٩٨٧ / ٨٦ = ١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

- وبتقدير مرونة العرض تبين أنها بلغت نحو ٠.٢٥٧ مما يشير إلى أن عرض المنتج من محصول القطن غير مرن في كلاً من نموذجي الدالة الخطية ودالة القوة ، وبناء عليه يمكن القول أنه على الرغم من أن القطن ليس سلعة سريعة التلف ويمكن تخزينه لعدة شهور ، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن المزارعين لا يقبلون على تخزينه لعدة عوامل تعكس فشل السياسة الزراعية لهذا المحصول تنحصر في النقاط التالية :-
- ١ - احتياج المزارع لسبولة نقدية سريعة بعد انتهائه من إنتاج مكلف ويحتاج لفترة إنتاجية طويلة كمحصول القطن ، وهذا يعد قصوراً في السياسة التمويلية التي يجب أن تتم في صورة قروض عينية ونقدية بمقدار كاف للمنتجين .
  - ٢ - عدم وجود أكثر من مشتري للمحصول حيث يتم توزيع شركات التسويق الداخلي على المناطق، بحيث يكون هناك وضع تنافس بين المشتريين يمكن المنتجين من البيع بالسعر الأفضل لديهم ، وهذا قصور في السياسة التسويقية .
  - ٣ - عدم وجود مخازن كافية لدي المنتج لتخزين محصوله فترة ما حتى تتحسن الأسعار .
  - ٤ - عدم وجود سياسة تعاقدية بين المنتجين والمصانع حتى يتمكن المنتج من بيع محصوله بعد حله على الأقل للحصول على سعر أفضل .
  - ٤ - عدم توافر مخازن ملائمة للقطن على مستوى الدولة يساهم في حدوث قصور في السياسة التصديرية للقطن والحصول على سعر تصديري مناسب يمتد أثره للمنتج .

### تقييم السياسة الزراعية من خلال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (P.A.M):

تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتقييم أثر السياسة الاقتصادية الزراعية على كفاءة استخدام الموارد الزراعية وعلى ربحية المنتجين الزراعيين ، وعلى أسعار الموارد الانتاجية ومستلزمات الانتاج الزراعي وأسعار خدمات الموارد الأرضية الزراعية والبشرية ، لتقدير معاملات الحماية الأسمية والفعالة ، للتعرف على مدى إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية لتحديد توجهات السياسة السعرية التي تنتهجها الدولة تجاه محصول القطن ، وكذلك تقدير معامل تكلفة الموارد المحلية لتحديد الميزة النسبية لهذا المحصول وذلك كما يلي :-

- معامل الحماية الأسمى للنواتج <sup>(١)</sup> (N.P.C.O) = عائد المحصول بسعر السوق ( مالياً ) عائد المحصول بسعر الظل ( اقتصادياً ) .
- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات <sup>(٢)</sup> (N.P.C.I) = قيمة مستلزمات الانتاج بسعر السوق ( مالياً ) قيمة مستلزمات الانتاج بسعر الظل ( اقتصادياً ) .
- معامل الحماية الفعال <sup>(٣)</sup> (E.P.C) = القيمة المضافة \* للمحصول بسعر السوق ( مالياً ) القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل ( اقتصادياً ) .
- وإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح يعني ذلك تلقي المنتج دعماً ، بينما في حالة إنخفاضه عن الواحد الصحيح فإن هذا يعني أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية ، في حين تساوي المعامل مع الواحد الصحيح يدل ذلك على وجود سياسة حيادية وعادلة .
- معامل الميزة النسبية أو ( معامل تكلفة الموارد المحلية ) <sup>(٤)</sup> (D.R.C) = قيمة الموارد المحلية بالأسعار الظلية / القيمة المضافة للمحصول مقيمة بالأسعار الظلية .
- وفي حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح يدل ذلك على تحمل الدولة جزء من تكاليف إنتاج هذا المحصول ، حيث تفوق تكاليف الانتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود ، وفي هذه الحالة يكون من الأفضل الاعتماد على استيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية في انتاجه ، بينما في حالة إنخفاضه عن الواحد الصحيح يعني ذلك توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج هذا المحصول ووجود ميزة نسبية للدولة في انتاج هذا المحصول وبالتالي يكون من الأفضل إنتاج هذا المحصول محلياً .
- أسس حساب القيمة الاقتصادية :-

لمحاولة التوصل إلي القيم الاقتصادية فقد تم استخدام معاملات التحويل التي توصل إليها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي عن طريق فريق عمل لدراسة أثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي عام ١٩٩٩ ، فيما يتعلق بتكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي فقد بلغ هذا المعامل ١.٠٥ للتقايي ، ١.١ للسماذ الكيماوي ، ١.٢ للمبيدات ، ٠.٦٧ للعمالة البشرية ، ١.٠٠ للميكنة الزراعية ، في حين كانت البنود الأخرى على حالها ، كما أن معامل التحويل فيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية للقطن هي ١.٥ ، وبالنسبة لعنصر الأرض (الإيجار) فقد تم وضع أعلى صافي عائد محصول منافس تالي ليمثل تكلفة الفرص البديلة ، وقد تمثل ذلك في محصول الفول السوداني على مدار خمس سنوات .

نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن :

#### (١) معامل الحماية الأسمى لنواتج القطن :

تشير البيانات الواردة بالجدولين رقم (٥) و رقم (٦) إلي أن معامل الحماية الأسمى لنواتج القطن قد بلغ نحو ٠.٦٧ مما يعني وجود ضرائب ضمنية على منتجي محصول القطن خلال الفترة ( ٢٠٠٧-٢٠١١ ) وأيضاً حصول هؤلاء المنتجين على نحو ٦٧ % فقط من قيمة منتجاتهم بالأسعار العالمية وتحملهم ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣٣ % من عوائد هذه المنتجات ، وفي نفس الوقت دعم للمستهلك والذي قد يتمثل في تحمل الدولة لفروق الأسعار في بعض السنوات بين السعر المحلي الذي تحدده الدولة وسعر القطن المستورد الذي يقوم القطاع الخاص بشراؤه لتشغيل مصانع الغزل والنسيج بحجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسعر المحلي .

1- Nominal protection coefficient on tradable output (N.P.C.O).

2- Nominal protection coefficient on tradable input (N.P.C.I).

3- Effective protection coefficient (E.P.C).

4- Domestic resource costs (D.R.C).

\* القيمة المضافة = العائد أو الإيرادات - قيمة مستلزمات الانتاج من خارج القطاع دون العناصر المحلية



**(٢) معامل الحماية الأسمي للمستلزمات الانتاجية للقطن:**

توضح بيانات الجدولين رقم (٥) ورقم (٦) أن معامل الحماية الأسمي للمستلزمات الانتاجية للقطن قد بلغ حوالي ٠.٩٤ مما يعني أن هناك دعماً قدره ٦% يحصل عليه المزارع في مرحلة التحرر الاقتصادي قد يتمثل في الاسمدة الكيماوية بكافة أنواعها الأزوتية والفوسفاتية والتي يتم توزيعها في الجمعيات الزراعية بنظام الحصص ، ويتمثل أيضاً في تكاليف العمل الآلي خاصة تجهيز الأرض للزراعة ، ولكن يلاحظ أن قيمة الضرائب على الانتاج أكبر من قيمة الدعم على مستلزمات الانتاج ، وعليه تكون المحصلة النهائية أن هناك ضرائب على منتجي القطن المصري خلال سنوات الدراسة .

**(٣) معامل الحماية الفعال للقطن:**

توضح البيانات الواردة بالجدولين رقم (٥) ورقم (٦) أن معامل الحماية الفعال للقطن قد بلغ حوالي ٠.٦٣ مما يعني أن المزارع لا يحصل إلا على ٦٣% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ووجود ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣٧% من تلك القيمة.

**(٤) معامل الميزة النسبية للقطن:**

تشير بيانات الجدولين رقم (٥) ورقم (٦) إلي أن معامل الميزة النسبية للقطن قد بلغ نحو ٠.٧١ مما يعني أن إنتاج محصول القطن يتمتع بميزة نسبية في السوق العالمي ، إلا أن فشل السياسات الانتاجية والتسويقية والسعرية جعلت المزارع ينصرف إلي زراعة محاصيل أخرى منافسة للقطن مثل القمح والأرز والذرة الشامية ، وذلك لإعلان الدولة عن سعر الضمان لمثل هذه المحاصيل قبل موسم الزراعة، وتخلي الدولة عن التزامها بسعر الضمان لمحصول القطن والذي قد التزمت به في حالة دخول

**جدول رقم (٥): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ( ٢٠٠٧ - ٢٠١١ ) القيمة بالجنيه للفدان**

صافي العائد	التكاليف			الإيرادات	التقييم
	الموارد المحلية		المستلزمات		
	الأرض	جملة عنصر العمل			
٢٠٨٥	١٧٤٨.٢	١٥٢٣.٤	١١١٧.٨	٦٣٤٨.٨	التقييم المالي
٣١٢٧.٥	٤٧٠٥.٢	١١٤٠.٨	١١٩١.٥	٩٤٥١.١	التقييم الاقتصادي
١٠٤٢.٥	٢٩٥٧.٠	٣٨٢.٦-	٧٣.٧	٣١٠٢.٣	أثر السياسة الزراعية

المصدر : حسب من بيانات الجدول رقم ( ١ ) بالملحق .

**جدول رقم (٦): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ( ٢٠٠٧ - ٢٠١١ )**

البيان	قيمة المعامل
معامل الحماية الأسمي للنواتج	٠.٦٧
معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج	٠.٩٤
معامل الحماية الفعال	٠.٦٣
معامل الميزة النسبية ( أو معامل تكلفة الموارد المحلية)	٠.٧١

المصدر : حسب من بيانات الجدول رقم ( ٥ )

القطاع الخاص في شراء الأقطان بأسعار احتكارية وأيضاً اتجاه المغازل المحلية لشراء أقطان من خارج الدولة بحجة أنها أصناف قصيرة التيلة تتلاءم مع مغازلهم المحلية ، في حين أن القطن المصري طويل التيلة مما قد يؤثر على الميزة النسبية لهذا المحصول الهام.

**التوصيات : واستناداً إلي النتائج السابقة فإن البحث يوصي بما يلي :-**

- ١- يجب العمل على الأرتفاع بمستوى إنتاجية الفدان من محصول القطن ، وذلك بتنشيط دور البحث العلمي في هذا المجال ، وتفعيل دور أجهزة الارشاد الزراعي .
- ٢- الاهتمام بشؤون تخزين الأقطان المصرية .

- ٣ - العمل على تخفيف حدة الآثار الناجمة عن سياسة التحرر الاقتصادي والمتمثلة في ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي ، وذلك بتوفيرها بأسعار ملائمة وفي الأوقات المناسبة .
- ٤ - تطوير السياسة التسويقية والتحسين المستمر لجودة القطن حتى يكون مطابقاً للمواصفات القياسية العالمية .
- ٥ - توفير قاعدة بيانات عن الاحتياجات الفعلية للسوق العالمي وتطوراتها ، وبالتالي إلقاء الضوء على التوقعات المرتقبة للأسعار العالمية للقطن .

## المراجع

- البنك الاهلى المصرى: النشرة الاقتصادية ، القاهرة ١٩٩٢ - ٢٠١١ .
- إيمان محمد أحمد بديوى ( دكتور ): نيفين أحمد حامد ( دكتور ): الوضع الراهن للانتاج المحلى من محصول القطن ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثانى ، يونيه ٢٠١١ .
- جابر أحمد بسيونى ( دكتور )، دينا محمد الشاعر ( دكتور ): أقتصاديات محصول القطن بمصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، ٢٨ ، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ .
- شحاته عبد المقصود غنيم: الآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على أهم الحاصلات الزراعية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٠ .
- قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة على الشبكة الدولية للمعلومات [www.fao.org](http://www.fao.org) .
- محمد إبراهيم محمد الشهاوى ( دكتور ): تحليل قياسى لبعض الجوانب الاقتصادية المرتبطة بمحصول القطن المصرى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثانى ، يونيه ٢٠١٢ .
- مصطفى سيد أحمد الجوهري: دراسة إقتصادية لتسويق القطن فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٩٨ .
- معهد التخطيط القومى: الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( ١٤٢ ) ، يناير ٢٠٠١ .
- وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى: قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .
- وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى: مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، فريق عمل برئاسة أ.د/ محمود منصور ، دراسة أثر التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى للاراضى القديمة فى مصر ، مشروع بحثى ، مايو ١٩٩٩ .
- Sead Z. Nassar, M. Ragga El-Amir. And abd El-Azeem Moustafa, Determinate of Agricultural policy in Egypt, Agricultural Development system projects, A.R.E. Ministry of Agriculture, University of Claifornia, Economics working, December, 1981.
- Watt, sir George: " the wild and cultivated cotton plants of the world " long manns, Green & co, London. 1957.

### الملاحق

جدول رقم ( ١ ) : متوسط إيراد وتكاليف الناتج الفدانى من القطن ماليا وإقتصاديا خلال الفترة ( ٢٠٠٧ - ٢٠١١ )

قيمة عناصر التكاليف والإيراد بالجنيه		عناصر التكاليف والإيراد
القيمة الاقتصادية	القيمة المالية	
		أولا :- مستلزمات الإنتاج :
٢١٩.٢٤	٢٠٨.٨	- تقاوى
١٤١.٢	١٤١.٢	- سماد بلدى
٤٨٨.١٨	٤٤٣.٨	- سماد كىماوى
١١٣.٢٨	٩٤.٤	- مبيدات
٢٢٩.٦	٢٢٩.٦	- مصاريف عمومية
١١٩١.٥	١١١٧.٨	- جملة مستلزمات الإنتاج
		ثانيا :- الموارد المحلية
		أ - العمل
٧٧٦.٦	١١٥٩.٢	- العمل البشرى
١.-	١.-	- العمل الحيوانى
٣٦٣.٢	٣٦٣.٢	- العمل الالى
١١٤٠.٨	١٥٢٣.٤	- جملة عنصر العمل
٤٧٠٥.٢	١٧٤٨.٢	ب - إيجار الارض
		ثالثا :- إجمالى الناتج
٩٣٠.٦٩	٦٢٠.٤.٦	أ - الناتج الرئيسى
١٤٤.٢	١٤٤.٢	ب - الناتج الثانوى
٩٤٥١.١	٦٣٤٨.٨	جملة الإيراد

المصدر : حسب من : بيانات الجدول رقم ( ٢ ) والجدول رقم ( ٣ ) بالملاحق .

جدول رقم ( ٢ ) : متوسط التكاليف الفدانىة لمحصول القطن خلال الفترة ( ٢٠٠٧ - ٢٠١١ )

عناصر التكاليف	التكاليف بالجنيه
- أجور العمل البشرى	١١٥٩.٢
- أجور العمل الحيوانى	١.٠٠
- أجور العمل الالى	٣٦٣.٢
- قيمة التقاوى	٢٠٨.٨
- قيمة السماد البلدى	١٤١.٢
- قيمة السماد الكىماوى	٤٤٣.٨
- قيمة المبيدات	٩٤.٤
- مصاريف عمومية	٢٢٩.٦
- إجمالى التكاليف المتغيرة	٢٦٤١.٢
- القيمة الأيجارية للأراضى	١٧٤٨.٢
- إجمالى التكاليف	٤٣٨٩.٤

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ،  
نشرة الاقتصاد الزراعى ، إعداد متفرقة .

El-Daly, K. S.A.

جدول رقم ( ٣ ) : تطور القيمة النقدية للنواتج الرئيسية والثانوية والكلية لمحصول القطن بالجنيه للفدان خلال الفترة ( ٢٠٠٧ - ٢٠١١ )

قيمة نواتج القطن			السنوات
كلي	ثانوي	رئيسي	
٤٧٣٦,٠٠	١٣٣,٠٠	٤٦٠٣,٠٠	٢٠٠٧
٥٣٤٧,٠٠	١٤٠,٠٠	٥٢٠٧,٠٠	٢٠٠٨
٤٤٠١,٠٠	١٣٦,٠٠	٤٢٦٥,٠٠	٢٠٠٩
٨٨٥٢,٠٠	١٥٥,٠٠	٨٦٩٧,٠٠	٢٠١٠
٨٤٠٨,٠٠	١٥٧,٠٠	٨٢٥١,٠٠	٢٠١١

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ،  
نشرة الاقتصاد الزراعى ، إعداد متفرقة .

## THE ROLE OF AGRICULTURAL POLICY IN THE EGYPTIAN COTTON PRODUCTION

El-Daly, K. S.A.

Assistant Professor of Agriculture, Economics Faculty of Agriculture,  
Al-Azhar University Cairo, Egypt.

### ABSTRACT

Cotton occupies prime location between the Egyptian agricultural exports since a long time, and the importance of this crop in the national economy of Egypt for his contribution in getting foreign exchange to finance economic and social development in Egypt, as it is the raw material which needed for many industries as an industry ginning and spinning and weaving cotton, oil industry and soap and feed industry, research problem is that in a time when targeting policy of economic reform, opening up to the outside world and the expansion in the cultivation of crops with comparative advantage, but it was noted with respect to harvest cotton a decline in acreage and quantities exported, down cultivated area of 1.08 million acres in 1985 to 520.1 thousand acres in 2011, and also the exported quantities dropped of 143.8 thousand tons in 1985 to 38.49 thousand tons in 2011, which could lead to Egypt out of the field of global competition and the loss of an important source of access to foreign exchange.

The research aims to assess the impact of economic reform policies on cotton crop by using a matrix of agricultural policy analysis and by analyzing the evolution of space, productivity and output, and estimate the elasticity of supply the results indicated the following:

-There is a trend in decreasing significant statistically for both acreage and total production of cotton crop amounted to about 25.5 thousand acres, 191.2 thousand quintals for both of them, respectively, which means the failure of politics productivity at work to increase production or at least maintain production rates high, which was have been achieved before. It also indicates no increase in productivity Akaddanah on the lack of technical development of the crop.

-Cultivated areas and focus productivity Alfdanah and total production provinces of Lower Egypt and was the province of the lake initial maritime provinces face with respect to cultivated space and total production for both of them, respectively, while Western Province came 24.7%, 29.7% in the first place with regard to productivity Alfdanah increased by 122.5%.

-Elasticity of supply amounted to about 0.257 cotton crop. This reflects the view is flexible for this crop as a result of lack of storage places have farmers, in addition to that Shawn cotton storage government unprepared for storing cotton well.

-Nominal Protection Coefficient for cotton products reached 0.67, which shows that cotton farmers bear implicit taxes estimated at 33%

-Coefficient stretcher nominal Supplies productivity amounted to about 0.93, which means that the cotton farmers in the process of economic liberalization are still receiving support amounted to about 7%, but the value of taxes on production is greater than the value of input subsidies, and thus the final outcome that there is a tax on producers of Egyptian cotton through years of study..

كلية الزراعة – جامعة المنصورة  
مركز البحوث الزراعيه

قام بتحكيم البحث  
أ.د / محمد جبر المغربي  
أ.د / احمد محمد صقر